

الإدارة والمحاسبة Management & Accounting

(الجلسة العملية الأولى)

مفهوم وأهداف ومبادئ علم المحاسبة ونظريات القيد المحاسبية

- تعريف علم المحاسبة Accounting:

عَرَفَت الجمعيات المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية المحاسبة بأنها: "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يُمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات عن طريق مستخدمي هذه المعلومات". ويمكن أيضاً تعريف المحاسبة على أنها: "عملية تعريف وتسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية (المالية) للمنشأة وإعداد التقارير المحاسبية التي تبيّن الوضع المالي والاقتصادي لأي منشأة. أو هي نظام معلومات يعمل على تحديد وتحليل الأحداث المالية وتسجيلها ومن ثم إيصالها إلى الجهات المعنية (الفئات المستفيدة).

- أهداف المحاسبة:

تَهْدَف المحاسبة عموماً إلى توفير معلومات مالية عن المشروعات أو الوحدات الاقتصادية المختلفة التي تعمل في المجتمع. حيث تُساعد هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة داخل تلك المشروعات أي أنها تساعد على القيام بالوظائف الإدارية المختلفة من تخطيط وتنظيم ورقابة ومتابعة. ذلك أن كل هذه المهام المنوطة بالإدارة تحتاج إلى بيانات ومعظم تلك البيانات يتم توفيرها عن طريق النظام المحاسبي للمشروع وتُستخدَم البيانات المالية التي توفرها المحاسبة من قبل عدد كبير من الجهات الخارجية كأصحاب المشروع والدائنين والمستثمرين والمحللين الماليين والمؤسسات الضريبية.

وتهدف المحاسبة والمعلومات المالية التي توفرها من الوحدات الأم المختلفة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الحصول على سجل كامل وواضح يتضمن توصيف دقيق لمختلف العمليات المالية التي تقوم بها منشأة ما خلال فترة زمنية معينة بحيث يعدّ السجل مرجعاً عاماً للعمليات الاقتصادية كافة التي تحدث داخل المراكز الاقتصادية. ويتم ذلك بتسجيل تلك العمليات في دفتر خاص يسمى دفتر اليومية.
2. تحديد المركز المالي لكل حساب من الحسابات التي تنشأ نتيجة للنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق نقل (ترحيل) المعلومات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.
3. معرفة الربح أو الخسارة المحققة خلال فترة زمنية معينة حيث يُمكن الوصول إلى ذلك من خلال تنظيم الحسابات الختامية (حساب الأرباح والخسائر).
4. تحديد المركز المالي للمنشأة الاقتصادية في نهاية كل فترة محاسبية معينة وذلك عن طريق إعداد ما يسمى بالميزانية العمومية أو الميزانية الختامية.

- مبادئ علم المحاسبة:

تقوم المحاسبة على مجموعة من الأسس والمبادئ التي لا بد منها من أجل سلامة القياس المحاسبي، وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأسس والمبادئ.

1- استقلال الوحدة المحاسبية:

يقوم هذا المبدأ على أن المنشأة الاقتصادية ذات شخصية معنوية مُستقلة عن صاحبها أو مالكيها من جهة وعن المنشآت الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية.

حيث تُسجّل العمليات المحاسبية من وجهة نظر المشروع وليس من وجهة نظر مالكيه، وعليه لا يجوز الخلط بين العمليات التي يقوم بها المشروع وبين العمليات التي يقوم بها صاحب المشروع كمصروفاته الشخصية أو مزاولته العمل في مجال آخر.

2- القياس الكمي:

يعني أن المحاسبة تتعامل دوماً مع الأرقام الكمية، وكل ما هو وصفي (لا يتضمّن تعبيراً رقمياً) لا تهتم به المحاسبة ولا يدخل في القيود المحاسبية.

3- توازن الميزانية:

في القيود المحاسبية يوجد مُقابل كل قيمة مدينة قيمة دائنة تساويها، وهذا التوازن في القيم المدينة والدائنة يؤدي إلى أن ميزانية المشروع متوازنة دوماً، وأي خلل في هذا التوازن يتطلب مراجعته وتصحيحه.

4- مبدأ التحفظ أو الحيطة والحذر:

يقضي هذا المبدأ ضمان عدم المبالغة في الأرباح أو في تحسين المركز المالي للمنشأة.

5- فرض استمرار الوحدة المحاسبية:

يفترض المحاسب أن المشروع يستمر في أعماله إلى ما لانهاية، ويُعتبر هذا الفرض أساساً لقيام المحاسب بتقييم الأصول بقيمتها التاريخية دون القيمة الاستبدالية ما دام المشروع مستمراً في أعماله.

6- فرض الفترات المحاسبية:

ما دام المشروع مستمراً في أعماله يتطلب الأمر معرفة نتيجة نشاطه من ربح وخسارة حتى يتم تصفية أعماله، ولكنّ المستثمرين والجهات الحكومية يرغبون في معرفة نتيجة النشاط على فترات دورية لذلك يفترض المحاسب أن

حياة المشروع مقسمة إلى فترات قد تكون شهر أو ربع سنة أو سنة ويُفضّل أن تكون الفترة المحاسبية سنة حتى يسهل تحديد صافي الدخل عنها.

7- مبدأ التكلفة التاريخية:

يتم تسجيل العمليات المالية التي تتم نتيجة عملية تبادل على أساس "تكلفة الاقْتناء" أي التكلفة وقت التعاقد (التكلفة التاريخية) وبمرور الزمن تتغير القيمة الجارية لبعض الأصول مثل المباني والأراضي ولا سيما في فترات التضخم وارتفاع الأسعار ورغم ذلك يتطلب مبدأ التكلفة المستخدم في المحاسبة استمرار استخدام قيمة التكلفة التاريخية وليس أي قيمة أخرى كأساس للمحاسبة على الأصول والخصوم كما في القوائم المالية.

8- مبدأ تحقق الإيرادات:

تتحقق الإيرادات في الوقت الذي تنتقل فيه السلعة أو الخدمة إلى المستهلك بالبيع ويتطلب الأمر وجود دليل موضوعي لإثبات تحقق الإيرادات، فعلى سبيل المثال تُعتبر فاتورة البيع دليلاً على وجود عملية تبادل خارجي انتقلت بمقتضاها السلع أو الخدمة للآخر وبالتالي اكتملت عملية اكتساب الإيراد.

9- مبدأ المقابلة:

يعني هذا المبدأ أنه بعد تحديد إيراد الفترة المحاسبية ينبغي أن تُخصم منها المصاريف المرتبطة بتلك الإيرادات للوصول إلى صافي الدخل الخاص بهذه الفترة.

أي أنّ مبدأ المقابلة يُشير إلى العلاقة بين عناصر الإيراد المُحقّق والمصروفات سواء تم تحصيلها أم لم تُحصّل بعد، (المهم أنّها تُخصّص موضوع القياس المحاسبي).

10- مبدأ الإفصاح الكامل:

يجب أن تُظهر القوائم الحالية المعلومات كافة التي تُعتبر ضرورية للتعبير عن مدى صدق هذه القوائم في إيضاح نتيجة نشاط المشروع.

11- مبدأ التجانس:

يُعرّف هذا المبدأ باستخدام المتجانس للمبادئ المحاسبية بالنسبة لنفس المنشأة خلال الفترات المالية المتعاقبة، وذلك لأنّ التغيير في مبدأ محاسبي مُعين قد يُؤثر على حجم الأرباح أو الخسائر دون أن يكون لذلك علاقة بمستوى أداء المنشأة.

- نظريات القيد في المحاسبة:**1. نظرية القيد المفرد (Single Entry):**

تعتمد نظرية القيد المفرد على استخدام مجموعة من الدفاتر لتسجيل العمليات المختلفة للتوصل إلى نتيجة العمل من ربح أو خسارة، والعمليات التي تهتم بها هذه النظرية هي:

- 1) حركة النقدية في الصندوق من مدفوعات ومقبوضات فيُسجَّل كل ما ورد للصندوق من نقود أو خرج منه.
- 2) العمليات المتعلقة بالعملاء " الذمم أو الزبائن " حيث يُفْتَح حساب لكل عميل بدفتر مستقل ويُسجَّل عليه قيمة المبيعات الآجلة على الحساب ويُطَرَح منه المبالغ المقبوضة.
- 3) العمليات المتعلقة بالموردين " الدائنين " حيث يُفْتَح حساب لكل مورّد بدفتر مستقل ويُسجَّل له قيمة المشتريات الآجلة " على الحساب " ويُسجَّل عليه المبالغ المُسدّدة له.

لذلك نجد أنّ السجلات الموجودة في المشروع طبقاً لهذه النظرية لا تُبين لنا في نهاية كل فترة محاسبية سوى:

- 1) رصيد الصندوق: أي ما لدى المنشأة من أموال نقدية.
- 2) رصيد المدينين: أي ما للمنشأة من ديون على الآخر.
- 3) رصيد الدائنين: أي ما للمنشأة من ديون للآخر.

ولمعرفة نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة وفقاً لنظرية القيد المفرد، يتمّ اتباع الخطوات التالية:

1. حصر موجودات المشروع من نقد وآلات وبضاعة وكمبيالات (أوراق مالية وتجارية) ... وغير ذلك لمعرفة قيمتها في ذلك التاريخ وديون المشروع من واقع الذمم المدينة.
2. حصر قيمة الديون التي على المنشأة للموردين وكذلك إن وجدت بعض الكمبيالات على المنشأة.
3. إيجاد الفرق بين موجودات المنشأة والديون التي عليها وهذا يمثل مقدار رأس المال الجديد في نهاية الفترة المالية.
4. مقارنة رأس المال الجديد في نهاية الفترة المالية مع رأس المال القديم في بداية الفترة المالية والفرق بينهما يمثل الربح أو الخسارة.

2. نظرية القيد المزدوج (Double Entry) وقواعدها:

إنّ النظام المحاسبي المستخدم حالياً يعتمد في إثبات وترحيل عملياته على نظرية القيد المزدوج التي تنصّ على: " أنّ كل عملية مالية تؤثر تأثيراً مزدوجاً على طرفين طرف مدين وطرف دائن بحيث يكون مجموع تأثير العملية المالية على حسابات الطرف المدين يُعادل مجموع تأثيرها على حسابات الطرف الدائن ".

وتنقسم الحسابات وفق نظرية القيد المزدوج إلى نوعين من الحسابات:

- حسابات مدينة Debit.

- حسابات دائنة Credit.

- نظرية الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي:

وهي من أهم النظريات التي يلجأ إليها المحاسبون في تحليلهم للعمليات على أساس فكرة الازدواج.

1. المركز المالي للفرد:

إنَّ ثروة الفرد تشمل ما له من حقوق الملكية وما عليه من الحقوق الالتزامية للآخر وبناءً على ذلك قد يكون مجموعها إما قيمة إيجابية (إذا كانت قيمة ما له من الحقوق أكثر من قيمة ما عليه منها)، وإما قيمة سلبية (إذا كان الأمر على النقيض من ذلك) أو مستوية للصفر (إذا كان لا يملك شيئاً ولا دين عليه).

2. المركز المالي للمشروع:

لا يختلف حال المشروعات الزراعية أو التجارية أو الصناعية عن الأفراد، فكل مشروع ثروة تتمثل في عناصر ملكية وحقوق تجاه الآخر فعناصر ملكية المزارع مثلاً هي أراضي زراعية ومباني وآلات ومواشي ومحاصيل ونقدية وديون في ذمة الآخر.

هذه العناصر تُسمى في المحاسبة بالأصول، من جهة أخرى لاستكمال عناصر المركز المالي للمشروع ينبغي معرفة مصدر هذه الأصول سواء كان مصدرها من صاحب المشروع أم الآخر إذ أن هؤلاء لهم حقوق على الأصول تتعادل مع قيمة تلك الأصول وهؤلاء هم دائنوا المشروع، فقيمة الأصول متوازنة دائماً مع قيمة الالتزامات سواء كانت هذه الالتزامات لأصحاب المشروع أم للآخر وهذا ما يُسمى بمعادلة الميزانية التي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم (للاخر)} + \text{رأس المال}$$

The Accounting Equation
معادلة الميزانية

Assets الأصول	Liabilities الخصوم
	Equity رأس المال (حقوق ملكية)

$$\text{Assets} = \text{Liabilities} + \text{Equity}$$